



**جمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير**

شركة رئاسة مالية لبنان الجنوبي
تاريخ ورود: ٢٠١٧/١٢/١٨
رقم التسجيل: ٢٠١٧/١٢/١٨
السار ١٢٠٤١٤

مديرية الواردات

تاريخ ورود: ٢٧/١٢/٢٠١٧
رقم: ٤٨١٧/١٧٤٠٤

بلغ الى السيد المدير
الواردات
الرافعة ويشر على المدع الإلزامي

رقم: ١/١٥٣
تاريخ: ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٧

تحديد تاريخ بدء العمل بالزيادة على بدلات الإيجارات المعقودة قبل ١٩٩٢/٧/٢٣
استناداً إلى قانون الإيجارات رقم ٢ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨ ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٧

السيد مدير المدير
السيد مدير المدير
السيد مدير المدير

إن وزير المالية،

بناء على المرسوم رقم ٣ تاريخ ٢٠١٦/١٢/١٨ (تشكيل الحكومة)،

بناء على القانون رقم ٩٢/١٦٠ تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٢ (قانون الإيجارات)،

بناء على قانون الإيجارات رقم ٢ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨،

بناء على اقتراح مدير المالية العام،

ويعد استشارة مجلس شوري الدولة (الرأي رقم ٢٠١٦/٢٦٦-٢٠١٧ تاريخ ٢٠١٧/٩/٢٠)،

يقرر ما يأتي:

- المادة الأولى: يحدد بدل المثل رضاء أو قضاءً على اساس ٤% أربعة بالمائة من القيمة البيعية للمأجور في حالته القائمة في ما لو كان خالياً بتاريخ صدور قانون الإيجارات رقم ٢ في ٢٠١٧/٢/٢٨ .
- المادة الثانية: إعتباراً من ٢٠١٧/٢/٢٨، تطبق على بدلات عقود إيجار الأماكن السكنية المعقودة قبل ١٩٩٢/٧/٢٣ الزيادات المنصوص عليها في البندين "ب" و "ج" من المادة ١٥ من قانون الإيجارات رقم ٢ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨ وهي التالية:
 - ١٥-% خمسة عشر بالمائة من قيمة فارق الزيادة بين البديل المعمول به قبل ٢٠١٧/٢/٢٨ وبديل المثل المحدد في المادة الأولى وذلك عن كل سنة من السنوات التمهيدية الأربعة الأولى.
 - ٢٠-% عشرون بالمائة من قيمة فارق الزيادة المنوه عنها أعلاه وذلك عن كل من السنتين الخامسة والسادسة من الفترة التمهيدية حتى يبلغ بدل الإيجار في السنة التمهيدية السادسة قيمة بدل المثل المحدد في المادة الأولى.
 - سكون بدل الإيجار في السنوات الممددة السابعة والثامنة والتاسعة مساوياً لقيمة بدل المثل المحدد في المادة الأولى.

١

المادة الثالثة: استناداً إلى المادة ٣٨ من قانون الإيجارات رقم ٢ تاريخ ٢٨/٢/٢٠١٧، ولحين نفاذ قانون خاص ينظم علاقة المالك بالمستأجر في هذه العقود، تمتد عقود إيجار الأماكن غير السكنية المعقودة قبل ٢٣/٧/١٩٩٢ حتى ٣١/١٢/٢٠١٨، وإعتباراً من ٢٨/٢/٢٠١٧، ترتبط عقود إيجار هذه الأماكن وتزداد سنوياً بنسبة تعادل معدل التضخم السنوي وفقاً للمؤشر الرسمي الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي في السنة السابقة على أن لا تتجاوز الزيادة الخمسة بالمئة (٥%) .

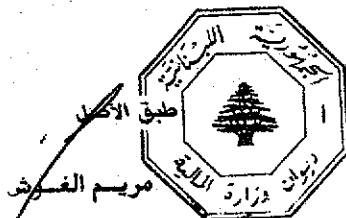
المادة الرابعة: تستثنى من الزيادة على بدلات عقود إيجار المعقودة قبل ٢٣/٧/١٩٩٢، عقود إيجار الأماكن المنصوص عليها في المادة ٢ من قانون الإيجارات رقم ٢ تاريخ ٢٨/٢/٢٠١٧ وهي التالية:

- أ- عقود إيجار الأراضي الزراعية والمباني التابعة لها.
- ب- عقود الإيجار الموسمية العائدة لأماكن الإصطياف والإستاء.
- ج- العقود التي بموجبها يقدم أصحاب العمل أماكن لسكن أجراءهم مجاناً أو ببذل.
- د- إشغال الأملاك العمومية للدولة والبلديات.
- هـ- عقود إيجار الفيلات التي تتوفر فيها المواصفات الآتية:

أن تكون مؤلفة من طابق واحد أو أكثر وموجرة لسكن مستأجر واحد ولها حديقة ومرآب وجهاز تدفئة وجهاز خاص يؤمن المياه الساخنة وإن كان المستأجر يتحمل نفقات تأمينها شرط توافر هذه المواصفات بتاريخ بدء الإيجار الأساسي.

المادة الخامسة: يعمل بهذا القرار فور صدوره وينشر في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

تم وزير المالية
علي حسن خليل



جانب مديره الوراء = (مختم)